المحاضرة الرابعة: الملكية العقارية والضرائب في الجزائر خلال العهد العثماني

هدف المحاضرة 4- أن يتعرف الطالب على أهم مميزات الملكية العقارية في الجزائر خلال العهد العثماني، ويفصل الضرائب التي كانت تفرض في المجال الفلاحي ويدرك خصائصها

الملكية العقارية :

من مميزات الملكية العقارية في الجزائر إبان العهد العثماني مايلي :

1/- أنها تندرج ضمن الأحكام الإسلامية المتعلّقة بتنظيم الأرض و استغلالها ، حيث أنّ : - الملكيات الخاصة تنطبق عليها أحكام الأرض التي أسلم أصحابها . – ملكيات الدولة هي بمثابة الأرض التي فتحت عنوة (غنيمة ، فيئا للمسلمين) . – ملكيات مشاعة تتماشى قوانينها مع الأرض التي تدفع الخراج و الجزية (صلح) . – ملكيات الوقف تتماشى قوانينها مع الأرض التي تحولت إلى وقف جماعة معينة .

2/- تُشابه الملكيات العقارية في الجزائر بنظيرتها في المشرق و الدول العربية عموما .

3/- عدم تدخل الحكام الأتراك في شؤون الأهالي بالأرياف و عدم محاولتهم إدخال تغييرات جذرية على أوضاع الملكيات (ماعدا المطالب المخزنية) .

4/- حدوث ازدواجية في الملكية العقارية في نهاية ق 18 م و بداية ق19 م ، حيث أن الملكيات المشاعة و ملكيات الدولة و الأراضي الموقوفة كان مستغلوها في الغالب لا يملكون حق ملكيتها ، و إنما لهم الحق في استغلالها فقط . 5/- تأثر الملكية العقارية بالجزائر بمدى نفوذ السلطة المركزية . 6/- الظروف التاريخية التي أثرت تأثيرا بالغا على الملكية العقارية (من ق 16 م إلى ق 19 م) .

7/- عدم وجود ثبات في الضرائب المستخلصة على المنتوج .

8/- مرافقة الحملات العسكرية لتحصيل الضرائب و شن الغارات المفاجئة .

9/- اختلاف أنماط الملكية أثر تأثيرا مباشرا على الزراعة .

10/- استعمال الآلات البسيطة و الطرق

التقليدية في الزراعة أدى إلى إهمال الكثير من الملكيات و انتشار المستنقعات في السهول الساحلية .

الضرائب :

بعد أن قل مدخول الجهاد البحري و الغنائم البحرية في أواسط القرن 18م ،صارت الضرائب المصدر الأساسي

للدولة ، و تحكمت فيها العوامل التالية :

- طبيعة علاقة السكان بالحكام .

– وضعية الأرض و نوعية حيازتها .

– كيفية استغلال الأرض و إنتاجها المعين .

* أراضي الدولة (البايليك) كان مردودها يختلف باختلاف نوعية الاستغلال ، فقد كان يؤخذ عنها محصول عيني ،

استغلت مباشرة باستخدام نظام الخماسة و تسخير الرعية بالتويزة في ذلك ، و قد يؤخذ عنها كراء سنوي محدد و هو

الحكور ، قُدّر في إقليم الشرق بعشرة ريالات تسلم نقدا .و في بعض الأحيان تُعطى لذوي النفوذ و المكانة مقابل مبلغ

سنوي لا يتعدى أربعة ريالات عن كل جابدة .

* أراضي العرش (السبيقة) تُفرض عليها غرامة سنوية معروفة و هي اللزمة أو المعونة أو الخطية ، بلغت ببايليك

الشرق حوالي 35700 ريال بوجو ، و هناك ضرائب إضافية كانت مفروضة على القبائل الممتنعة باعتماد أسلوب

الحملات العسكرية و قبائل المخزن و هي : ضيفة الدنوش ، الفرح ، البشارة ، خيل الرعية ، حق البرنوس ، مهر

الباشا و ضيفة الباي ....

* بينما الملكيات الخاصة فكانت تقدم فريضتي العشور و الزكاة ، عن كل جابدة صاع من القمح أو الشعير ، و تضيف

القبائل حمولتين من التين و مقدار معين من الزبدة و بعض الدواجن .

و قدم إقليم الشرق في هذا الشأن ضرائب قدرت بحوالي 20762 صاعا من الحبوب (بين قمح و شعير) .

*و ما يلاحظ على الضرائب المفروضة في الجانب الفلاحي أنها :

- كانت غير ثابتة و غير محددة لا نوعا و لا كما .

– بعضها يؤخذ عينا و الآخر يستخلص نقدا .

– تميزت بالتنوع و اختلاف التسميات خصوصا

الضرائب الإضافية (العوائد) ، و التي عادة ما تستند إلى قوة

المحلة و فعالية فرسان المخزن ، بالإضافة إلى الفصل الذي تحصّل فيه ، حيث أنه كلما كانت المحلة قوية و فرسان

المخزن أكثر جدية كلما كانت العوائد كثيرة و متنوعة (مثل : بايليك التيطري قدم عوائد بمقدار 248 بوجو أواخر العهد

العثماني .

- النظام الضرائبي في العهد العثماني كان غير عادل .

– يُراعى فيه نوعية الملكية و ما تحتاجه الخزينة و الموظفين .

– أثر سلبا على الفلاح (حياة البؤس و الشقاء) .